كافة أشكال الحصار والنهب الضريبي». وكذلك «احترام المعتقدات الروحية والمشاعر الدينية والدفاع عن الاماكن المقدسة وحمايتها من الاعتداءات الصهيونية العنصرية»[١١٦] (البند ١٧). بالمقابل، اختفت الدعوة الى «نشر الفكر الماركسي ـ اللينيني والاممي البروليتاري والثقافة العمّالية والانسانية التقدمية» التي كان ينصّ عليها البند ١٢ من البرنامج القديم[١١٧]، وحلّ محلها «نشر الفكر القومي التقدمي والاشتراكي الانساني» ضمن البند ١٦ من المشروع الجديد[١١٨].

على صعيد الوضع العربي، كان خطاب مشروع البرنامج (الفصل الثالث ـ ترابط نضال الشعب الفلسطيني بنضال الشعوب العربية) بالغ المرونة. فهو يسترشد، في مواقفه، «من مختلف القوى والانظمة العربية بمعيار مدى مساندتها لقضية الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني، واخلاصها في دعم نضاله، وتأمين أوسع تأييد له، واحترامها لاستقلالية حركته الوطنية، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية». وبلغة حيادية، دعا المشروع «الى التضامن والتعاون بين مختلف الدول العربية، بغض النظر عن أنظمتها الاجتماعية والسياسية، والعمل على تطوير كل أشكال التكامل الاقتصادي العربي، وصولاً لاقامة سوق عربية واحدة، الخ»[١١٩].

ثانياً ـ النظام الداخلي

تضمّن مشروع النظام الداخلي تغييرات جذرية. فبضربة واحدة أطاح المشروع بالمبدأ الموجّه لحياة الحزب وعلاقاته الداخلية، وهو مبدأ المركزية الديمقراطية، والذي اعتبر مسؤولاً، مسؤولية رئيسة، عن كل الاخطاء في تجارب الاحزاب الشيوعية. فقد جاء في مشروع النظام الداخلي ان الحزب «يبني تنظيمه على أساس التزام اعضائه بالخطوط العامة لبرنامج الحزب، دون نفي حق الاجتهاد في اطار هذا البرنامج لأي من أعضائه؛ ويعتبر الحزب ان الاساس الموجّه للعلاقة بين أعضائه هو الديمقراطية الواسعة في اطار بنية الحزب المركزية، حيث تسمح آلية تنظيم الحزب بحدّ عالٍ بالديمقراطية والانضباط»، وعلى الرغم من الاضطراب، وبعض التشوّش الذي اتّسمت به عبارة «على أساس الديمقراطية في اطار بنية الحزب المركزية»، وذلك من زاوية عدم تحديد أسس هذه الديمقراطية، هل تتسع مثلاً لتعدد الآراء ولقيام التكتلات وحماية حق الأقلية في التحوّل الى أكثرية، أم لا، الّا ان المشروع وضع جملة من المبادىء والقواعد التي تضمن توسيع نطاق الديمقراطية. ومن ذلك:

١ ـ «ان العضو يلتزم بالخطوط العامة لبرنامج الحزب فقط، ويسمح له بالاجتهاد»[١٢٠].

٢ ـ «المحافظة على آلية عمل كفيلة بتوفير حرية المناقشة، كمبدأ أساس، في الحزب، تضمن مساهمة منظمات الحزب وأعضائه في رسم سياسة الحزب، وتنفيذها، واعداد وثائقه الاساسية، ومراقبة هيئاته العليا وقراراتها، وتتولّى اللجنة المركزية الاشراف على اصدار نشرة داخلية خاصة تعنى بالقضايا المتعلّقة بحياة الحزب، ومفتوحة لجميع الاعضاء لابداء وجهات نظرهم وآرائهم وانتقاداتهم لسلوك وقرارات مختلف الهيئات الحزبية بكل حرية» (المادة السابقة، بند ٤)[١٢١].

٣ ـ «الاخذ بمبدأ الاقتراع السري داخل هيئات الحزب، وعلى جميع المستويات، مع مراعاة مبدأ التجديد والاستمرارية، وبوجه خاص لهيئات الحزب المركزية، الأمر الذي يعني التجديد الدائم لحيوية الحزب، واضعاف النزعات البيروقراطية، أو غلبة المصالح الشخصية على مصلحة الحزب العامة، بما يضمن، أيضاً، المحافظة على آلية التطوير الديمقراطي الدائم في الحزب» (المادة السابعة، بند ٨)[١٢٢].